

الشارح في شرح العباد هو ضعيف وان كان له وجه انتهى فبشرط لصحة الحرمة والمجربة فان فرضه في
 عن الحرم لم يصح الطواف خارج الحرم وان كان في المسجد كما نقله شيخ الاسلام في شرح البيهقي والريضة عن جماعة من
 واقع وذلك الخطيب الشيباني في شرح التنبيه والمنهاج والجماع الرمي في النهاية وجزم به صاحبها في شرحه ايضا
 واعده عبدالله زوفي في شرح المختصر وابن علان وغيرهم وتردد في ذلك الشارح فقال في شرح الارشاد وان وضع
 بلغ الحبل على غنظ فيه انتهى وقال في حاشيته ايضا وان فرضه من انما على ما اقتضاه اطلاق المصنف وغيره وذكر
 الاستسوي وبعض كتبه وكلام الرافعي يقتضيه ايضا كما يظهر من كلامه لكن رجع بعضهم خلافا عنه اليها انتهى وروى في شرح
 العباد صحة الطواف في الحرم حيث اقتضاه الحديث لكنه قال في التحفة بعد ما مداه وان يقع الحبل على ترديد فيه الا انه
 منه خلافا لان الاصل في ما وقع مستحب المحرم وغيره اختصاصه به اذ الغالب على ما يتعلق بالتمسك بالعبادات
 شاذ روى بفتح الدال الهمزة قال في المنهاج وهو حظ في شرح العباد للشارح بفتح الهمزة الشاذ في قوله وهو الذي
 عرض جدار البيت قدره رابع او ثلثه او ثلثة ارباعه وبالاول جزمه لازما في قوله في شرح العباد للشارح بفتح الهمزة
 قوله وان احدث عنه ان شاذ روى هذا الكلام بعد ما كثر في انما لا يثبت في جهة الباب حكم الشاذ ذروا في
 جزم الجمل الرمي في موضع من النهاية وفي شرح الحرمة تبعا لشيخ الاسلام زكي في شرح الرمز والاشارة
 كلام الاستسوي في شرح المنهاج لكن لا يصح وجوده ثم كما عقده الشارح وغيره واحاطوا في الاستدلال بالعبادات
 كلامه في موضع آخر من نهايته حيث قال في شرح قوله المنهاج ولو مشى على الشاذ ذروا ما نفعه وما كثر في قوله
 كذا في قوله في شرح الاستدلال في شرح الاستدلال له وقال ولا ينافيه قوله اي الازني وقوله
 لتقويين الاستلام واحاطوا في الجمل الرمي في شرح الاستدلال له وقال ولا ينافيه قوله اي الازني وقوله
 احدث في هذه الزمان عنده شاذ روى لان مراده احدث الينا المسماة الاصل للشاذ ذروا في قوله
 الشارح الكلام على ذلك في حاشيته الايضاح وفي شرح العباد فتنسبه له قوله من البيت خبر المحدث الذي هو
 قوله والشاذ ذروا في حاشيته التفتة حد من من طول الكعبة ما يلي الحجر مقدر استخرا ذرع وينبوا في
 ذروها واخر من عرض حائط الكعبة مقدار ذراع فادونه وينبوا في الحائط فصار ذلك الازني في
 الحائط وهو الشاذ وان ومعنى صيق التفتة ليس ان المواله يفتك عليهم ولم تستع لبنا والبيت واللائحة
 به ولكن كان للكعبة اموال طيبة من لند ورواها بافقوا الاتفق على البيت من اموال التاجر جزمها
 والتهيب والغارات فقصر مال الكعبة عن بنائها قوله وانما وجب ذلك اهل الطواف خارج جميع الحرم
 اذ اتمجد الحجر ودخل منه وحلف بينه وبين البيت ستة اذرع كان طواف خارج البيت وقد نقلنا في شرح
 ايضا عن كثير من صحة الطواف ونها هذا عن الكعبة ايضا وبعضهم يقول سبع اذرع وهذا اقل لا يوجد في
 ورواه امام الحرمين والبعثي وقال الرافعي انه الصحيح لكن الرافعي وجوب الطواف خارج جميع حتى هو الذي
 الذي في طرفة الحجر فان ما عداه قوة واسفونه كما في التحفة وشرح الايضاح لان علق قوله من يد نفاها
 ان لا يضر دخول ثوبه واعتمد الخطيب الشيباني في المغني والجماع الرمي في شرحه على المنهاج والراجح
 لكن قال الشارح في التحفة وكذا املبوسه على احد احتمالين في فيه في هواء الشاذ ذروا وان لم يمس الجدار
 بعض جزمه بان لا يضر دخول ملبوسه في هوائه وفيه نظر وقيل ان الحاقه الطواف بالصلاة في اكثر احكامها
 ان الملبوس كالدن يرد ذلك لجزم انتهى وفي اليعاب وهاهنا اي اليد هنا ثوبه محال نظر وقيل ان الثوب كونه القياس
 الصلاة الحاقها بها ههنا ايضا انتهى وفي حاشيته الايضاح للشارح تعبيرة باليد بما يخرج الثوب كونه القياس
 ملبوسه بيده ويحتمل خلافه انتهى وما ذكرته تعلم ان الشارح متردد في الثوب كونه ما يلبس الحاقه الثوب
 وصرح في شرح الارشاد بتقدير الملبوس بالتحرك بحركته قياسا على الصلاة قال ابن الجمل في شرح الايضاح
 فظاهرا انتهى وصرح بان القصد من المسجود استقرار جهته على منصفه عنه ليس جزءا ولا غير
 وخشوعه والقصد من الطواف تسعين طائفا بالبيت وهو يساها اذ اخرج عنه بيده نه قال شيخنا عبد الرزاق
 تاملته ظهر ان البحث للحاق اوجه من الحرم اذ لا نسلم انه يساها اذ دخل ملبوسه انتهى قال ابن علان في شرحه
 الايضاح قلت العرف يشهد لاطلاق ذلك عليه عند خروج بيده نه فقط عنه وعليه المدار في ذلك انتهى

الشارح وهذا العود الذي بيده يستلم به مثلكه قياسا على الثوب او يفرق بانهم لم يحصلوه في السجود عليه
 ما يبرهن منه وان جعلوه مثله في ملاقة الخاسته ينبغي ان يقال فيه ما في غير الشاذ في حركته وفي الارشاد ايضا
 هذا البيت وحامله مثل حتى يضر دخول جزء منها في هواء ما في العبرة به فقط كمن يخرج الاول اخذ اعمالي
 والسعي من ان العبرة بلصق حافة العرايت لما بين يديه منه واليه ويحتمل الفرق بان القصد من قطع السبيل في
 نه ههنا القاطع لها باعتبار ههنا خروج الطواف عن الهواذ في غير دخول جزء من غيره وهذا اثره في السبيل في
 الجمل في شرح الايضاح وما استقر به ظاهره الى آخره ما ذكره ابن الجمل في بيان وجه ذلك وجرى الشاذ على ذلك
 قطع السبيل ايضا فقال حتى بيده وثوب الثوب كونه ثوبا ومنه وحامله كما بيته في الاصل انتهى وعبر
 ان قاصد العباد في شرح مختصر لوي شيخنا بوليه وههنا ملبوسه كمن حتى لو جعله كمن بيته في الاصل انتهى وعبر
 او اذن دابة او اسها في هواء الشاذ ذروا او جدار الحجر من الزاوية نظر والمنهاج الثاني في حاشيته والاشارة
 في قوله وان احدث عنه ان شاذ روى هذا الكلام بعد ما كثر في انما لا يثبت في جهة الباب حكم الشاذ ذروا في
 جزم الجمل الرمي في موضع من النهاية وفي شرح الحرمة تبعا لشيخ الاسلام زكي في شرح الرمز والاشارة
 كلام الاستسوي في شرح المنهاج لكن لا يصح وجوده ثم كما عقده الشارح وغيره واحاطوا في الاستدلال بالعبادات
 كلامه في موضع آخر من نهايته حيث قال في شرح قوله المنهاج ولو مشى على الشاذ ذروا ما نفعه وما كثر في قوله
 كذا في قوله في شرح الاستدلال في شرح الاستدلال له وقال ولا ينافيه قوله اي الازني وقوله
 لتقويين الاستلام واحاطوا في الجمل الرمي في شرح الاستدلال له وقال ولا ينافيه قوله اي الازني وقوله
 احدث في هذه الزمان عنده شاذ روى لان مراده احدث الينا المسماة الاصل للشاذ ذروا في قوله
 الشارح الكلام على ذلك في حاشيته الايضاح وفي شرح العباد فتنسبه له قوله من البيت خبر المحدث الذي هو
 قوله والشاذ ذروا في حاشيته التفتة حد من من طول الكعبة ما يلي الحجر مقدر استخرا ذرع وينبوا في
 ذروها واخر من عرض حائط الكعبة مقدار ذراع فادونه وينبوا في الحائط فصار ذلك الازني في
 الحائط وهو الشاذ وان ومعنى صيق التفتة ليس ان المواله يفتك عليهم ولم تستع لبنا والبيت واللائحة
 به ولكن كان للكعبة اموال طيبة من لند ورواها بافقوا الاتفق على البيت من اموال التاجر جزمها
 والتهيب والغارات فقصر مال الكعبة عن بنائها قوله وانما وجب ذلك اهل الطواف خارج جميع الحرم
 اذ اتمجد الحجر ودخل منه وحلف بينه وبين البيت ستة اذرع كان طواف خارج البيت وقد نقلنا في شرح
 ايضا عن كثير من صحة الطواف ونها هذا عن الكعبة ايضا وبعضهم يقول سبع اذرع وهذا اقل لا يوجد في
 ورواه امام الحرمين والبعثي وقال الرافعي انه الصحيح لكن الرافعي وجوب الطواف خارج جميع حتى هو الذي
 الذي في طرفة الحجر فان ما عداه قوة واسفونه كما في التحفة وشرح الايضاح لان علق قوله من يد نفاها
 ان لا يضر دخول ثوبه واعتمد الخطيب الشيباني في المغني والجماع الرمي في شرحه على المنهاج والراجح
 لكن قال الشارح في التحفة وكذا املبوسه على احد احتمالين في فيه في هواء الشاذ ذروا وان لم يمس الجدار
 بعض جزمه بان لا يضر دخول ملبوسه في هوائه وفيه نظر وقيل ان الحاقه الطواف بالصلاة في اكثر احكامها
 ان الملبوس كالدن يرد ذلك لجزم انتهى وفي اليعاب وهاهنا اي اليد هنا ثوبه محال نظر وقيل ان الثوب كونه القياس
 الصلاة الحاقها بها ههنا ايضا انتهى وفي حاشيته الايضاح للشارح تعبيرة باليد بما يخرج الثوب كونه القياس
 ملبوسه بيده ويحتمل خلافه انتهى وما ذكرته تعلم ان الشارح متردد في الثوب كونه ما يلبس الحاقه الثوب
 وصرح في شرح الارشاد بتقدير الملبوس بالتحرك بحركته قياسا على الصلاة قال ابن الجمل في شرح الايضاح
 فظاهرا انتهى وصرح بان القصد من المسجود استقرار جهته على منصفه عنه ليس جزءا ولا غير
 وخشوعه والقصد من الطواف تسعين طائفا بالبيت وهو يساها اذ اخرج عنه بيده نه قال شيخنا عبد الرزاق
 تاملته ظهر ان البحث للحاق اوجه من الحرم اذ لا نسلم انه يساها اذ دخل ملبوسه انتهى قال ابن علان في شرحه
 الايضاح قلت العرف يشهد لاطلاق ذلك عليه عند خروج بيده نه فقط عنه وعليه المدار في ذلك انتهى